استشرف تحديات المستقبل وقال: «عصر النفط انتهى» فتحقق الحلم

خادم الحرمين.. صانع مستقبل الصناعة السعودية

مشاريع صناعية تعزز المكانة الاقتصادية في المستقبل.

صالح الزهراني (جدة)

«عصر النفط انتهى».. عبارة قصيرة قالها خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز في عام ١٩٩٩ خلال زيارته للمنطقة الشرقية. كانت العبارة كفيلة بتغيير الأدوات والمعالجات للواقع الاقتصادي من أجل تنويع القاعدة الاقتصادية الإنتاجية والتركيز على الصناعة لتقليل الاعتماد على النفط.

كانت العبارة بداية تحول حقيقي في اقتصاد المملكة نحو ضرورة الاهتمام بالقاعدة الصناعية التي تعد المصدر الرئيس لدعم الدخل الوطني لمواجهة أي تراجع. كانت أسعار النفط في تلك الفترة قد تراجعت إلى أقل من ٩ دولارات للبرميل، ما أدى إلى آثار سلبية واضحة على الموازنة العامة للدولة، وبادرت المملكة بتحركات مكوكية دولية من أجل تماسك الأسعار التي لم تشهد نقلة ملموسة إلا في العام ٢٠٠٣ مع الغزو الأمريكي للعراق.

٥٢٨٤ مصنعا

كانت الصادرات السعودية غير النفطية في ذلك الوقت لا تتجاوز ٦٠ إلى ٧٠ مليار ريال في الحد الأقصى، بينما الاعتماد كان بصورة شبه كلية على النفط، ومن نتائج ذلك أن بلغ الدين العام حوالي أكثر من ٦٥٠ مليار ريال تمثل قرابة ٩٠٪ من الناتج المحلي بأسعار تلك الفترة. ولاتزال المملكة تسدد الدين الذي تراجع الآن إلى ٧٥ مليار ريال، وهي نسبة مأمونة للغاية ولا تمثل شيئا من الناتج المحلي الإجمالي الذي تضاعف إلى أكثر من ٢,٧ تريليون ريال.

واستنهضت المملكة الهمم، من أجل الارتقاء بالصناعة الوطنية وجعل ذلك أولوية مطلقة يجب الرهان عليها من أجل الاقتصاد الوطني. وتبلور التوجه من خلال عدة محاور أساسية يمكن إيجازها فيما يلي:

إنشاء هيئة للمدن الصناعية من أجل القيام على شؤون المدن ودعم الصناعات المختلفة لاسيما فيما يتعلق بالتراخيص وتوفير الخدمات الأساسية بصورة سريعة وفعالة. وبفضل الجهود الكبيرة التي قامت بها الهيئة ارتفع عدد المصانع إلى ٥٣٨٤ مصنعا بإجمالي استثمارات تصل إلى ٤٥٠ مليار ريال بنهاية العام الماضي، ومع ذلك فإن الآمال مازالت معقودة من أجل تجاوز الإشكاليات التي تواجه بعض المصانع وأدت إلى خروج بعض خطوط الإنتاج عن العمل.

الأراضي الصناعية

على الرغم من ضرورة تنويع القاعدة الإنتاجية إلا أن غالبية الصناعات المتوفرة مازالت تدور في فلك الصناعات الكيمياوية التي تستفيد من المزايا النسبية المتوفرة، وفي صدارتها الطاقة الرخيصة والمواد الخام. ولاتزال كثافة العمالة في تلك المصانع محدودة حيث يبلغ عددها ٣١٠ آلاف موظف، بزيادة تقدر بأكثر من ١٧٧٪ مقارنة بعام ٢٠٠٧ الذي بلغ فيه عدد المصانع ١٩٥٠ مصنعا بين منتج وتحت الإنشاء والتأسيس.

ويبقى التعويل قائما على مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي حيث لايزال محدودا فيما زادت قيمة مساهمة الصناعات التحويلية غير النفطية في الناتج المحلي من ١٤٢ بليون ريال عام ٢٠١٢ إلى ١٤٩ بليون ريال في ٢٠١٣، بمعدل نمو بلغ ٥٪.

د. توفيق الربيعة

ولا جدال على أن من أكثر الدلالات على النمو الصناعي في المملكة ارتفاع الطلب على الأراضي الصناعية بنسبة ٤٠٠٪ وزيادة عدد المدن الصناعية من ١٤ إلى ٣٢ مدينة خلال سنوات محدودة وتستفيد الصناعة في المملكة من مزايا عديدة من أبرزها أسعار إيجارات الأراضي والتي لا تزيد على ريال واحد للمتر سنويا، فضلا عن أسعار تنافسية للكهرباء لا تزيد على ٢٢ هللة للكيلو وات.

النمور الآسيوية

أدت هذه المزايا التي تشمل الوقود في الصناعات الكثيفة أيضا، إلى أن تصبح المملكة واحدة من أكثر الدول استقطابا للاستثمارات الأجنبية لاسيما في ظل مزايا أخرى عديدة من أبرزها خفض الضرائب من ٤٠ إلى ٢٠٪ مع إمكانية ترحيل الخسائر للأعوام التالية. ولا شك أن الاستفادة من النمو في القطاع الصناعي ستكون أكبر بكل المقاييس لو حدث التركيز على تنويع القاعدة الصناعية لتشمل المواد الغذائية والكهربائية والصناعات المتعلقة بمجالات الاقتصاد المعرفي الذي يحقق قيمة مضافة عالية للاقتصاد الوطني يمكن البناء عليها في تكريس صورة غير نمطية للمملكة كدولة منتجة للمعرفة وليست مستهلكة فقط. ويواجه تحقيق هذا الهدف الكثير من التحديات المتعلقة بتغيير السلوك النمطي المعتاد لأبناء المجتمع والتركيز على الإنتاجية وتطوير التعليم منذ مرحلة الحضانة إلى الجامعة ليكون تطبيقيا لا معتمدا على الحشو والنقل فقط. وقد فطنت دول النمور الآسيوية مبكرا إلى كل هذه التحديات، فكانت تجربتها الفريدة بإقامة المدارس الفنية والمهنية بجانب المصانع ليتم التعليم فيها عمليا على أرض الواقع. وقد سدت بذلك مشكلة الفجوة بين التعليم والواقع المعاش. وكان من نتائج هذا التوجه أن غزت صناعتها المختلفة مختلف دول العالم، حتى أوروبا وأمريكا، وامتد هذا التأثير إلى أن تطلب الدول الكبرى السماح لها بإقامة مصانع في هذه البلدان لتستفيد من العمالة الرخيصة والمواد الخام. وكان من نتائج ذلك المزيد من الانتعاش وتحول هذه البلاد إلى قلاع اقتصادية.

تحديات وتفاؤل الوزير

على الرغم من التحديات الكبيرة التي تواجه القطاع الصناعي إلا أن الدكتور توفيق الربيعة وزير التجارة والصناعة رئيس مجلس إدارة الهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية يرى أن الصناعة السعودية حققت تحولا كبيرا في السنوات الأخيرة، وقد وضح ذلك بجلاء في حجم الصناعات التحويلية غير النفطية، إذ بلغ حجم صادراتها أكثر من ٢٠٠ مليار ريال في العام حاليا.

وقال إن المملكة تصدرت دول الخليج العربي في عدد المصانع وحجم الاستثمار الصناعي وعدد الفرص الوظيفية في القطاع الصناعي وعدد المدن الصناعية، فيما يمثل عدد المصانع في السعودية أكثر من ٣٩ في المئة من المصانع القائمة في دول مجلس التعاون بنهاية العام ٢٠١٣.

من جانبه، أوضح المدير العام للهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية المهندس صالح بن إبراهيم الرشيد، أن الهيئة حققت خلال عام ٢٠١٣ زيادة ملحوظة في مساحات الأراضي المطورة بالمدن الصناعية، لتبلغ ١٦٣ مليون متر مربع مكتملة الخدمات من البنى التحتية الأساسية والخدمات المساندة، كما أن عدد المدن الصناعية التي تشرف عليها الهيئة ارتفع من ١٤ مدينة صناعية في عام ٢٠٠٧ إلى ٣٢ في عام ٢٠١٣ شاملة جميع الخدمات، بزيادة بلغت نسبتها نحو ١٢٩٪. والهيئة تعكف حاليا على نشر المزيد من المدن الصناعية تعزيزا لسعي المملكة لاستقطاب استثمارات نوعية ذات قيمة مضافة بتقديم عدد من التسهيلات والحوافز للصناعة، تشجيعا للشركات المحلية والعالمية، وتشمل أسعارا تشجيعية تبدأ من ريال واحد للمتر المربع الصناعي، وأراضي صناعية شاملة الخدمات في كل المناطق، وقروضا صناعية تصل حتى ٧٥ في المئة من رأس المال مع فترة سداد تصل إلى ٢٠ عاما، وأسعار كهرباء تنافسية، وإعفاءات جمركية للمواد الخام والآلات الداخلة في الصناعة، وأولوية في العقود الحكومية للمواد المصنعة محليا، وبرامج وتسهيلات لدعم تدريب وتوظيف السعوديين. وأوضح أن «مدن» واستكمالا لمشروعها الاستثماري المميز الذي ابتكرته لتنمية الصناعة في المملكة، أنشأت مزيدا من المصانع الجاهزة متكاملة الخدمات خلال عام ٢٠١٣ وتم تأجيرها للمستثمرين، وارتفع عدد المصانع الجاهزة إلى ٣٠٦، بمساحة تبلغ ٩٠٠ متر مربع لصالة الإنتاج، تم تأجير ٤٠ منها للمستثمرين الصناعيين، فيما يجري العمل لتكملة تجهيز ٢٦٦ مصنعا بنهاية العام ٢٠١٤.

م. صالح الرشيد

إشكاليات عديدة

وعلى الرغم من الصورة الوردية التي يوردها المسؤولون عن القطاع الصناعي للواقع، إلا أن «مدن» تواجه إشكاليات عديدة، فيما يتعلق بعملية تخصيص الأراضي والزيادات التي تم إقرارها مؤخرا، وكذلك ضعف الأيدي العاملة الماهرة القادرة على مواكبة متطلبات الصناعة الحديثة وصعوبات الاستقدام المتعلقة بالعمالة.

وفي هذا الإطار، تجدر الإشارة إلى دعوة وزير العمل حيث طالب بضرورة التركيز على التقنية في المصانع لترشيد العمالة الكثيفة غير المدربة. كما تواجه الصناعة السعودية تحديا من نوع آخر يتعلق بإغراق السوق بسلع رديئة الجودة من دول آسيوية مما يؤثر على سبل نمو الصناعة الوطنية لاسيما في ظل ضعف وعي غالبية المستهلكين وبقاء السعر الرخيص الحاكم الأول لهم في مجال الشراء.

وقد أدى ذلك إلى إغلاق بعض المصانع أبوابها لصعوبة خوض المنافسة مع السلع القادمة من الخارج، بينما الصناعة الوطنية مطالبة بتحقيق عاملين أساسيين هما الجودة والسعر المناسب لتظل لها القدرة على البقاء في السوق. ولا شك أن مختلف الدول ولاسيما الغربية تضرب بعرض الحائط قواعد التجارة العالمية وتعمل من أجل تعزيز أوضاع صناعتها وزراعتها الوطنية، وإذا كنا لا نقر بمثل هذه السياسات ونطالب بضرورة نفاذ سلعنا إلى الأسواق العالمية، فإن الواجب علينا تطبيق مبدأ المعاملة بالمثل مع هذه الدول التي وصل بها الحال إلى إلقاء منتجات الألبان في عرض البحر حتى تحافظ على أسعار تصديرها إلى الخارج مرتفعة.

وعلى الرغم من الوعي المتزايد، فإن الترويج للصناعة السعودية في الأسواق العالمية، لايزال ضعيفا للغاية، وهنا تبرز الدعوات لإعادة معارض «صنع في السعودية» بلون وصبغة حديثة تأخذ في الاعتبار المستجدات المختلفة عن فترة التسعينيات، كما ينبغي البحث عن الأسواق البكر لدخولها والتركيز على الصناعات التي يمكن أن توفر وفرة ملحوظة في أعداد الوظائف.

اقتصاديون ورجال أعمال في ذكرى البيعة:

نهج اقتصادي سليم استحق تقدير العالم

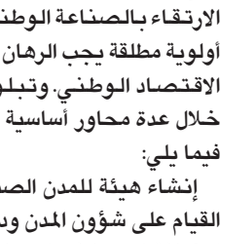

عبدالخالق سعيد

د. عبدالله الدحلان

فهد السلمي

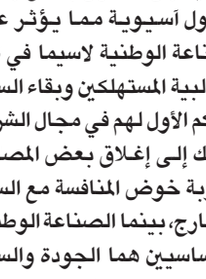

محمد يوسف

حامد العطاس (جدة)

اتفق اقتصاديون وخبراء ورجال أعمال على أن توجه حكومة خادم الحرمين الشريفين في السنوات الماضية إلى تنويع مصادر الدخل ساهم بشكل كبير في تعزيز مكانة السعودية على الصعيد العالمي، ودفع صندوق النقد الدولي إلى التأكيد على أن المملكة تعتبر من أكثر دول مجموعة العشرين نشاطا وتطورا. وذكر الاقتصادي المعروف الدكتور عبدالله صادق دحلان الاقتصادي أن ما يقدمه خادم الحرمين الشريفين من إنجازات وإسهامات تصب في مصلحة الوطن والمواطن وتحتاج إلى مجلدات لحصرها، وما يشهده الوطن من تطور ونهضة شاملة خير دليل وبرهان على ذلك.

ضخ الحوافز

ضرب دحلان مثلا بالحوار الوطني وما يعنيه من تقارب وتفاهم، وانتخابات المجالس ودور المرأة في انتخابات الغرف التجارية والعمل على تذليل مصاعب مشاركتها في سوق العمل، وإنشاء الجامعات ودعم قطاع الشباب والدعم المستمر للاقتصاد عبر افتتاح مشاريع اقتصادية ضخمة، والعمل على كل ما من شأنه تخفيف تكاليف المعيشة ووضع الحلول للمشاكل التي تواجه محدودي الدخل وإطلاق مشاريع عملاقة ومدن صناعية تصب جميعها في خدمة المواطنين.

ونوه دحلان إلى أن الحوافز التي وضعتها الحكومة ساهمت في ضخ استثمارات كبيرة في مختلف المجالات، منها مجال التقنية والاتصالات الذي يعد الطريق الأمثل للوصول للمستقبل، مشددا على ضرورة تنويع مصادر الدخل بوتيرة أسرع وتوجه بالخطط الخمسية نحو تحقيق الهدف ووضع الخطط المناسبة والقياسات الصحيحة لمعرفة مدى الوصول لهذا التنوع بمختلف المصادر الممكنة سواء بتفعيل برامج التخصيص للقطاعات الحكومية وتنويع مصادر دخلها وتذليل كل العقبات أمام توطين رأس المال للمستثمرين السعوديين والتركيز على توطين التقنية بجذب استثمارات أجنبية نوعية ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودعم المدن الاقتصادية لتأهيلها سريعا كبيئة جاذبة للاستثمار والتسريع بإصدار أو تطوير الأنظمة التي تحتاجها بعض القطاعات الرئيسية كالتطوير العقاري والصناعي والمالي مع الاستمرار ببرامج تأهيل وتطوير الموارد البشرية بما يتناسب مع احتياجات الاقتصاد وقطاعاته الحيوية، فكل العوامل تصب في مصلحة تحقيق معدلات نمو ونجاح كبير في الاقتصاد.

الاقتصاد الريعي

الاقتصادي محمد العبدالله العنقري توقع أن تشهد السنوات المقبلة الاستثمار الخارجي في مشاريع البنية التحتية طويلة الأمد، والتي تدر العوائد بشكل مستمر. فإمكانية الاقتصاد السعودية على استيعاب استثمارات ضخمة بدون التأثير على معدل التضخم ضيقة. فبمجرد رفع قرض صندوق التنمية العقارية إلى ٥٠٠ ألف ريال وتفعيل إمكانية تطبيقه على الشقق السكنية، ارتفعت أسعار الأخيرة بعد أن كانت راكدة لفترة من الوقت. وحجر الأساس لتنويع مصادر الدخل ولأي نقلة نوعية من الاقتصاد الريعي إلى الاقتصاد المنتج هو الاحتياطيات النقدية. فالعائد على الأوراق المالية للحكومة الأمريكية يقارب الصفر، ما يعني أن هذه الاحتياطيات تخسر من قيمتها عند احتساب التضخم. كما تلعب هذه الاحتياطيات دور الضمانة للاقتصاد السعودي والعالمي (إلى حد ما) فإن تفعليها بكفاءة أكبر سيؤدي إلى دور أكبر للاقتصاد وتنشيط الحركة الاقتصادية والتنموية في العهد الزاهر.

محمد العنقري

الصناعات التحويلية

رجل الأعمال عبدالخالق سعيد ذكر أن الاستقرار السياسي والاقتصادي والأمني الذي أرساه خادم الحرمين الشريفين على مدار السنوات الثماني الماضية يضمن سلامة الشركات والمؤسسات، ويمنح القطاع الخاص دافعا كبيرا للمساهمة في البناء، ويساهم في استثمار الخبرات العلمية والتخصصية الموجودة داخل القطاع العام ومشاركتها في نقل الخبرات فيما بينهما، ويلعب القطاع الخاص دورا مهما وأساسيا في ظل نظام الاستقرار الحر؛ لأنه يخلق بنية اقتصادية قوية للدولة ويساهم في زيادة وتعزيز ثقة المستثمر الأجنبي.

وأكد على أهمية أن تشهد السنوات المقبلة الصناعات التحويلية التي تمتد حولها شبكات من الصناعات اللوجستية من نقل وتخزين وإعادة تدوير، فمثل هذه النقلة ستضيف الكثير للاقتصاد بحيث يتم تنويع مصادر الدخل، كما ستخلق عددا كبيرا من الوظائف لمكافحة البطالة وتشغيل المدن الاقتصادية.

وأضاف عبدالخالق سعيد أنه من المهم أن نحافظ على المكتسبات التي تحققت، فقد بدأ خادم الحرمين الشريفين حفظه الله مسيرته المباركة منذ ٢٦ جمادى الآخرة عام ١٤٢٦هـ، ومن ذلك التاريخ واصل ملحمة الخير والعطاء التي بدأها مؤسس هذه الدولة جلالة المغفور له بإذن الله الملك عبدالعزيز طيب الله ثراه وباتت المملكة تحقق الإنجاز تلو الآخر.

نقلة كبرى

فهد بن سيبان السلمي عضو مجلس إدارة الغرفة التجارية الصناعية في جدة اعتبر ذكرى البيعة فرصة لتذكر مكارم وإنجازات ملك الإنسانية، بعد أن وضع هموم المواطن في قلبه وأكد أنه كرس جهده للنهوض بالوطن وتعزيز مكانة المملكة على جميع الأصعدة. وأضاف أن الصناعة السعودية سارت خطوات كبيرة وتمثل ذلك بصورة أساسية في التطور الذي شهدته الاستثمارات الصناعية منذ إنشاء صندوق التنمية الصناعية السعودي، حيث تمت زيادة المدن الصناعية من ١٤ مدينة صناعية طورت على مدى ٤٠ سنة، لتقفز إلى ٢٨ مدينة ما بين مطورة أو تحت التطوير، وبعد أن كانت المساحة لا تزيد على ٤٢ مليون متر مربع وصلت في الوقت الحالي إلى ١١٠ ملايين متر مربع ويجري العمل على زيادتها إلى ١٦٠ مليون م٢ عام ٢٠١٥م، ووصل عدد المصانع إلى (٣) آلاف مصنع بعد أن كان العدد لا يتجاوز (١٦٠٠) مصنع، ووصلت الإيرادات إلى ما يقارب من ملياري ريال، ومن حيث الخدمات المساندة والمرافق تم استقطاب المستثمرين من القطاع الخاص لإنشاء مجمعات سكنية وتجارية وخدمية وتطوير وتشغيل مرافق المياه والاتصالات والأمن الصناعي وتقدر استثماراتهم بأكثر من ٢ مليار ريال.

اقتصاد حر

رجل الأعمال محمد حسن يوسف قال إن أكبر دليل على التوجه الصحيح لسياسة خادم الحرمين الشريفين في المجال الاقتصادي الإشادة الكبيرة التي تلقتها المملكة من صندوق النقد الدولي والذي أكد أن السعودية تعتبر من أكثر الدول الموجودة في مجموعة العشرين حراكا ونشاطا، وقال: لا شك أن ذكرى البيعة التاسعة غالية على قلوب الجميع.. وتستحق أن تكون حدث مهم نستذكر خلاله الإنجازات، وأضاف: لا يخفى على أحد دور القطاع الخاص المهم والأساسي في بناء اقتصاد حر ومساهمته الفعالة في التنمية الاقتصادية والبشرية، ودوره المهم في القضاء على البطالة وتوفير فرص العمل وإكمال دور القطاع الحكومي في توفير السلع والخدمات، بالإضافة إلى دوره في زيادة الدخل الوطني.